﴿وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدۡ أَحۡصَىٰهُمۡ وَعَدَّهُمۡ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا ﴿٩٥﴾﴾ [مريم: 92 - 95]

❁ مُناسَبَةُ الآياتِ لِما قَبْلَها:

اتّخاذُ الولدِ محالٌ عليه سبحانهُ فكلّهُم يأتونهُ منقادين فرادى أذلّاءَ طوعًا أو كرهًا

لَمَّا هوّلَ السياق السابق ما يَفتريه الجاهلون ظلمًا وعدوانًا على الحقِّ سبحانهُ باتّخاذه ولدًا، فإنَّ السّماواتِ والأرضَ تكادُ تنشقّ وتخرُّ الجبالُ بمدعاةِ افترائهم، فإنّهُ ما يصحُّ ولا يُتَصَوَّرُ أنْ يكونَ للّه سبحانهُ منْ ولدٍ، فإنّهُ ﷻ غيرُ محتاجٍ للولدِ بوجهٍ، وكلّ شيءٍ من العقلاءِ منقادٌ إليه طوعًا أوْ كرهًا، ونفى ظنونَ منْ يظنُّ أنَّ أحدًا يفلتُ منهُ تعالى؛ فقد أحاطهُم عدًّا، وكلّهم يأتونهُ فرادى أذلاءَ منْ غيرِ مالٍ ولا ولدٍ، فكيفَ يتصوّرُ بعدَ ذلكَ أنْ يكونَ لهُ تعالى ولدٌ أوْ شريكٌ[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَنۢبَغِي﴾: (بغي) أَصْلٌ، وهو طَلَبُ الشَّيْءِ، تَقول: ابْتَغَيْتُ الشَّيْءَ، وبَغَيْتُهُ، أَبْغيه بُغْيَةً وابْتِغاءً، أيْ: طَلَبْتُهُ[2]، والباغي: الَّذي يَطْلُبُ الشَّيْءَ الضالَّ، وأَبْغاهُ الشَّيْءَ: طَلَبَهُ لَهُ وأَعانَهُ على طَلَبِه[3]، وقيل: الابْتِغاءُ هو الاجْتِهادُ في الطَّلَبِ[4]، وهو أيضًا: الإرادَةُ والقَصْدُ، يُقالُ: ابْتَغَيْتُ الأَجْرَ في عَمَلي، أي قَصَدْتُهُ، ويأْتي بِمعنى الاتِّخاذ، تَقول: ابْتَغَيْتُ البَيْتَ سَكناً لي، أيْ: اتَّخَذْتُهُ[5]، والانْبِغاء: مُطاوِعُ فِعْلِ بَغَى الَّذي بِمَعْنَى طَلَبَ، ومَعْنَى، مُطاوَعَتِه: التَّأَثُّرُ بِما

(1) البقاعي، نظم الدرر: 12/ 248 - 250.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (بغي).
(3) الأزهري، تهذيب اللغة، وابن منظور، لسان العرب: (بغي، بغا).
(4) الراغب، المفردات: (بغي)، والمناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 35.
(5) الخليل، العين، وابن منظور، لسان العرب، والفيروزابادي، القاموس المحيط: (بغا، بغي).

طُلِبَ مِنْهُ، أَي اسْتِجابَةُ الطَّلَبِ، ومَعْنَى (يَنْبَغي) مُخْتَلِفٌ بِحَسَبِ المَقامِ فيُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى: يَتَأَتَّى، ويُمكِنُ، ويَسْتَقيمُ، ويَليقُ، والمقصود بالانبغاءِ في الآيةِ: ما يَتَأَتَّى، أَوْ ما يَجوزُ[1].

2) ﴿أَحْصَىٰهُمْ﴾: أصلُ الإحصاءِ: العَدُّ والحِسابُ، وهو كِنايَةٌ عَنِ الإحاطَةِ والضَّبْطِ وعَدَمِ تَخَلُّفِ شَيْءٍ عَنِ الذِّكْرِ والتَّعْيينِ؛ لِأَنَّ الإحْصاءَ والحِسابَ يَسْتَلْزِمُ أَنْ لا يَفوتَ واحِدٌ مِنَ المَحْسوباتِ[2]، ويُقالُ: أَحْصَيْتُ الشَّيْءَ، إذا عَدَدْتَهُ وأَطَقْتَهُ[3] وقولهم: نحنُ أكثر منهم حَصىً، أي عدداً[4] وفي أَسماءِ اللّه تَعالَى: المُحْصي؛ هوَ الَّذي أَحْصَى كلَّ شيءٍ بِعِلْمِه فلا يَفوته دَقيق مِنْها ولا جَليل[5]، والمرادُ بالإحصاءِ في الآيةِ: حِسابُ الأَشْياءِ لِضَبْطِ عَدَدِها، وهو كِنايَةٌ عَنِ الضَّبْطِ والتَّحْصيلِ[6].

❁ المَعْنى الإِجْماليُّ:

لا ينبغي لواحد من المخلوقات أن يجعل لخالقه ومدبر شؤونه ولدًا من جنسه

ذَكَرَ الحقُّ سبحانه الَّذين فجَروا وكذَبوا عليه فقال تعالى: وما يصِحُّ ولا يليقُ بالرَّحمنِ أن يتَّخِذَ ولَدًا؛ فلا مِثلَ له مِن خَلقِه، ولا احتياجَ له إليهم؛ فجميعُ الخلائقِ عَبيدٌ له، وهو الغنيُّ الحميدُ، وما مِن أحدٍ مِن أهلِ السَّماواتِ ومن أهلِ الأرضِ إلَّا سيأتي إلى الرَّحمنِ يومَ القيامةِ ذَليلًا خاضِعًا، مقرًّا له بعبوديَّتِه، فكيف يكونُ أحدٌ مِن خَلقِه ولدًا له، والحالُ أنَّ الجميعَ ملكُه وعَبيدُه، يتصَرَّفُ فيهم كما يشاءُ؟ أمَّا هم فليس لهم من المُلكِ والتصَرُّفِ شيءٌ، فلقد أحصى الرَّحمنُ عَدَدَ خَلْقِه كُلِّهم؛ ذَكَرِهم وأُنثاهم، وصَغيرِهم وكبيرِهم،

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 172.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 356.
(3) الأزهري، تهذيب اللغة، وابن فارس، مقاييس اللغة، وابن منظور، لسان العرب: (حصا، حصي).
(4) ابن منظور، لسان العرب: (حصي).
(5) ابن منظور، لسان العرب: (حصي).
(6) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 41.

فلا يخفَى عليه أحَدٌ منهم، وكُلُّ واحدٍ مِن الخلائِقِ سيأتي إلى اللّه يومَ القيامةِ بعدَ بَعثِه مِن الموتِ وحيدًا، لا أولادَ معه، ولا مالَ له، ولا أنصارَ، فليس معه إلا عَمَلُه، فيقضي اللّهُ فيه بحُكمِه، ويُجازيه، ويوَفّيه حسابَه، فكيف يُتصوَّرُ في بالٍ أو يَقَعُ في خيالٍ أن يكونَ شَيءٌ مِن خَلْقِه وعَبيدِه له ولدًا، أو معه شريكًا[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

معنى (الواو) ودلالتها:

عـطـفٌ عـلـى ما تفوّهَ به الضَّالون من افتراء اتخاذِ الولدَ

قولُه تعالى: ﴿وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ معطوفٌ على قولِه تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدًا﴾[2] من جهةِ أنّ هذه الجملةَ تنفي ما تفوّهَ به الضَّالونَ من افتراءٍ وبهتانٍ في مقالتِهم، مع شدّةِ جرأتِهم.

غرضُ النفي بأداة ﴿وَمَا﴾:

تـقـريـرُ بـطـلانِ مقالةِ الجاهلين واسـتـحـالـةِ تحقّقِ مضمونِها

و﴿وَمَا﴾ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحۡمَٰنِ﴾ دالّةٌ على النّفي[3]، ومعناها أن ما يتأتّى، أو ما يجوزُ، أو ما يليقُ بالحقّ سبحانَه اتّخاذُ الولدِ[4]، ويُؤتى بما لزيادةِ الاهتمامِ بالنّفي[5].

وفي النّفي هنا تقريرٌ لبطلانِ ما قالوا وادّعوا، واستحالةِ تحقّقِ مضمونِ قولِهم ذاكَ، فالحالُ أنّهُ لا يليقُ بالحقِّ ﷻ اتّخاذُ الولدِ، ولا يتطلّبُ لهُ؛ فهوَ مستحيلٌ في نفسه[6].

بلاغةُ نفي الانبغاءِ:

لا يجوزُ للرّحمنِ أن يتّخذَ ولدًا لا لعجزِه بل لأنّه لا يليقُ بجلالِه وعظمتِه

نفيُ الانبغاءِ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحۡمَٰنِ﴾ دالٌّ على أن لا يليقَ بجنابِه تعالى أن يوصفَ بما وصفَه المبطلون؛ فإنّ الولدَ شبيهُ

(1) ابن جرير، جامع البيان: 15/ 640، 641، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 11/ 158، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 5/ 267، والسعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص: 501.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 171.
(3) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 3/ 132.
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 172.
(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/ 283.
(6) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 283.

أبيه، ويستعانُ به، ويحتاجُ إليه، واللّهُ ليسَ كمثلِه شيءٌ، غنيٌّ عن كلّ شيءٍ، منزّهٌ عن صفاتِ المخلوقين[1]، وهو مبنيٌّ على أنّهُ لا يجوزُ للحقِّ سبحانَهُ أنَ يتّخذَ ولدًا مخلوقًا؛ فإنَّ المخلوقاتِ جميعًا مباينةٌ لذاته تعالى، وهيَ مستويةٌ في كونِها مخلوقةً عابدةً لهُ، وفي ذلكَ منافاةٌ للبنوّةِ؛ فإنّها جزءٌ من الألوهيّةِ[2]؛ لقولِه تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴿٨١﴾﴾ [الزخرف: 81].

وقولُه تعالى: ﴿وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ﴾ نفيٌ للولدِ؛ فإنّ الرّحمنَ ليسَ له شبيهٌ، والولدُ شبيهُ والدِه ومن جنسِه، وهو محالٌ في حقّ الرّحمنِ؛ فهو لا شبيهَ له ولا مثلَ، فوجودِ الولدِ أمرٌ لا يكونُ ولا ينبغي، وهو مستحيلٌ وممتنعٌ في حقّه سبحانَه[3].

بلاغةُ نفي الانبغاءِ دون نفي الحدث:

نفيُ انبغاءِ أن يكون له ولدٌ سبحانه أبلغُ من نفي وقوعه أصلًا

في قولِه تعالى: ﴿وَمَا يَنۢبَغِى﴾ عبّرَ عمَّا لا يليقُ ولا يصلحُ لجلالِه تعالى بنفي الانبغاءِ، والفعلُ منه البغيُ، وهو الطّلبُ والحاجةُ، ومنه ابتغي لفلانٍ، أي: صلحَ له[4]، فنفى الانبغاءَ هنا ولم ينفِ الكونَ الدّالَ على الحدثِ، وثمّةَ فرقٌ بين نفي الانبغاءِ ونفي الحدثِ، كقولِه تعالى في رسولِه الكريم: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [يس: 69]؛ فنفى عنه الحدثَ، ونفى عنه الانبغاءَ وهو قولُ الشّعرِ، وفي هذه الآيةِ نفى انبغاءَ أن يكونَ له ولدٌ ليسَ لعجزِه تعالى سبحانَه؛ فإنّ المولى لو أرادَ أن يكونَ له ولدٌ لكانَ له ذلك[5] لكنّه لا يصلحُ له ولا يليقِ به ﷻ.

بلاغةُ وضع الظّاهر موضع المضمر:

الإشعارُ بعلّةِ الحكمِ فكلّ ما سواهُ نعمةٌ أو مُنْعَمٌ عليه

وفي قولِه: ﴿وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ﴾ وضعٌ للظّاهرِ موضعَ المضمرِ؛

(1) ملا حويش، بيان المعاني: 2/ 179.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 172.
(3) مكي القيسي، الهداية: 7/ 4600.
(4) ابن الجوزي، نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، ص: 192.
(5) الشعراوي، تفسير الشعراوي: 15/ 9195.

إشعارًا بعلّةِ الحكمِ، وتنبيهًا على أنّ كلّ ما سواهُ تعالى؛ إمَّا نعمةٌ، أو مُنْعَمٌ عليه؛ فلا يتسنّى أن يجانسَ من هو أصلُ النّعمِ ومبدؤها حتّى يتوهّمَ أن يتّخذه ولدًا[1].

في ذكرِ الرّحمنِ مرةً بعدَ مرةٍ دليلٌ على غباوتِهم، وتسجيلٌ لها[2]؛ فإنَّ وصفَهُ بالرّحمنِ دالٌّ على عمومِ رحمته، وأنّه غمرَ بها عبادَهُ كلّهم؛ لأنّهم مفتقرونَ إليها، ووجودُ الولدِ ممَّا يناقضُ هذه الحقيقةَ.

بلاغةُ الاستئنافِ البياني:

جميعُ الثّقلين داخلون في عبوديتِه مختارين أو مكرهين

فصلَ قولَه تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا﴾ عمَّا قبلَها لأنّها في موضعِ الاستئنافِ البيانيّ لسؤالٍ مؤسسٍ على نفي الانبغاءِ، أيْ: فماذا يكونُ بعدَ نفي أنْ يكونَ لهُ ولدٌ؟ فالجوابُ أنَّ الجميعَ داخلونَ تحتَ وصفِ العبوديةِ له سبحانه برضاهُم أو مكرهينَ.

نوع ﴿إِن﴾ ومعناها:

نفيٌ استغراقيٌّ لإثبات الخضوع الشّامل

﴿إِن﴾ في قولِه تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ للنّفي، أي: ما كل من في السموات والأرض إلا سيأتيه عبدًا خاضعًا مذعنًا له تعالى؛ فجميعهم خاضعٌ له بالعبودية، الأحياء منهم والأموات[3]، أي: كلّهم يأتونَه يومئذٍ عبيدًا خاضعين مُذعنين.

نكتةُ استعمال ﴿كُلُّ﴾ في سياق النفي:

ما من أحدٌ في السّمواتِ والأرضِ إلّا ويأتيه عبدًا طائعًا أو مقهورًا

﴿كُلُّ﴾ في قولِه تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ نكرةٌ واقعةٌ موقعَ الرّفعِ من ﴿إِن﴾ النّافيةِ العاملةِ عملَ (ليسَ)[4]، فإذا وقعتِ النّكرةُ في سياقِ النّفي الدّالّ عليه ﴿إِن﴾ أفادتِ العمومَ؛ لأنّ

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 283.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 173.
(3) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 9/ 4692.
(4) ابن مالك، شرح التسهيل: 1/ 375.

النّكرةَ في سياقِ النّفي تعمّ[1]؛ ففيه إشارةٌ إلى أنّه ما من أحدٍ في السّماواتِ والأرضِ إلّا ويأتي الحقّ سبحانَه عبدًا منقادًا له، طائعًا أو مكرهًا في الأحوالِ كلّها، مسخّرًا مقهورًا خائفًا راجيًا[2].

نوعُ ﴿مَن﴾ ودلالة كلِّ نوعٍ:

إما أن تكون (مَنْ) نكرةً موصوفةً أو موصولةً وعلى النّوعين فمفيدةٌ العمومَ

﴿مَن﴾ في قولِه تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ نكرةٌ موصوفةٌ لوقوعِها بعدَ ﴿كُلُّ﴾، والجارّ والمجرورُ والمعطوفُ ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ صفتها[3]، والمرادُ منه غايةُ الشّمولِ والعمومِ في مجيءِ المخلوقين له عابدين بوجودِ ﴿مَن﴾ الدّالةِ على العمومِ وعدمِ التّعيينِ، ودلالةُ ظرفِهما السّماواتُ والأرض.

ويجوزُ في ﴿مَن﴾ أنْ تكونَ موصولةً بمعنى الّذي، أيْ: (ما كلُّ الّذي في السّمواتِ)، وهنا يؤوّلُ الموصولُ بالعمومِ كيْ يصحَّ إضافةُ كلٍّ إليه؛ لأنّهُ لوْ كانَ معهودًا بعينه فالإضافةُ لا تصحُّ[4]، وهي هنا على معنى العمومِ؛ فيدخلُ فيه جميعُ الخلقِ من الملائكةِ والثّقلين.

دلالةُ ظرفية ﴿فِي﴾:

جميعُ مَنْ في السّمواتِ والأرضِ يأتونه عبيدًا مذعنين

التّعبيرُ بالظّرفِ ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾؛ للإيذانِ بأنّ ذلكَ الحكمَ يشملُ كلّ من اتّخذوه معبودًا سواء أكانَ في السّماواتِ كالملائكةِ، أو في الأرضِ كعزيرٍ وعيسى ونحوِهم[5]، ثمّ لِتشملَ جميعَ من كانَ فيهما من الجنّ والإنسِ؛ فكلّهم يأتونه عبيدًا خاضعين لا يندّ أحدٌ منهم.

دلالةُ التّعبيرِ باسمِ الفاعلِ ﴿ءَاتِي﴾:

جاءَ باسمِ الفاعلِ من فعلِ الإتيانِ في قولِه تعالى: ﴿ءَاتِي

(1) ابن فرحون، العدّة في إعراب العمدة: 1/ 56.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 12/ 249.
(3) الطيبي، فتوح الغيب: 10/ 113.
(4) ابن عادل، اللباب: 13/ 157.
(5) أبو حيان، البحر المحيط: 7/ 303.

ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدًا﴾، وهو هنا إتيانٌ مجازيّ على معنى الإقرارِ والإذعانِ والاعترافِ[1]؛ فكلّهم راجعٌ إليه معترفٌ ومُقِرٌّ بعبوديتِه.

فائدةُ الإضافةِ في قولِه: ﴿ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾:

العبادُ صائرون إلى الرّحمنِ عبيدًا خاضعين

أُضيفَ اسمُ الفاعلِ إلى اسمِه تعالى في قولِه: ﴿ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدًا﴾؛ لإرادةِ الصّيرورةِ، أي: أنّه صائرٌ إليه بعدَ انقضاءِ حياتِه، وانتقالِه بعدَ موتِه، فهو يعيشُ عبدًا، ويحشرُ عبدًا، فلا تشوبُهُ نسبةُ البنوّةِ البتّةَ، لا في الدّنيا، ولا في الآخرةِ[2].

لطيفةُ تكرارِ اسمِ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾:

إيماءٌ إلى أنّ اسم الرّحمنِ ينافي ادّعاءَ الولدِ لمساواتِه في الألوهيةِ

كرّرَ لفظَ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ في سياقٍ متقاربٍ في ثنايا هذه الآياتِ دونَ الاسمِ الجليلِ (اللّه)؛ إيماءً إلى أنّهُ وصفٌ ثابتٌ للّه لا ينكرُهُ المشركونَ، وإنْ أنكروا لفظَهُ؛ فهوَ ينافي مضمونَ فريتِهم باتّخاذِه سبحانَهُ الولدَ؛ لأنَّ الرّحمنَ صفةُ مبالغةٍ يدلُ على عمومِ الرّحمةِ وشمولِها، فكلّ موجودٍ مخلوقٌ مفتقرٌ إلى رحمته، ولا يكونُ ذلكَ إلَّا بالعبوديةِ، فوجودُ الولدِ فيه استغناءٌ عنْ رحمته؛ لحصولِ المساواةِ في الألوهيةِ، وفي ذلكَ منافاةُ كونِ الحقّ سبحانَهُ مفيضَ الرّحماتِ كلّها[3].

بلاغةُ التّعبيرِ بمفردةِ ﴿عَبۡدًا﴾:

تنويهٌ بعبوديَّة من ادُّعيَ أنَّه إلهٌ

أوردَ النَّظم الكريم وصفَ العبوديةِ في قولِه: ﴿ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدًا﴾؛ على إرادةِ الحاليةِ؛ لأنّ العبدَ معترفٌ للحقّ سبحانَه بأنّه الإلهُ الواحدُ، وأنّه غيرُ مستقلّ عنهُ في شيءٍ عندَ تلبسِه في حالتِه العبديةِ[4]، وللإيماءِ إلى أنَّ ما زعمتموه ولدًا للّه تعالى سيأتيه عبدًا لا إلهًا كما افتريتم.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 173.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 173.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 173.
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 173.

غرضُ لامِ القسم والتوكيد بـ(قد):

توكيدٌ لتهديدِ قائلي مقالةِ الفريةِ والبهتانِ العظيم

اللَّام في قولِه تعالى: ﴿لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا﴾ واقعةٌ في جوابِ قسمٍ[1]، والجملةُ هذه معطوفةٌ على قولِه: ﴿لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا﴾، وهي مسوقةٌ لتهديدِ قائلي هذه المقالةِ[2]، واللَّامُ لتوكيدِ ذلكَ؛ لأنّ شأنَ القسمِ أن يكونَ للتّوكيدِ.

ودخولُ ﴿لَّقَدْ﴾ على الفعلِ الماضي يفيدُ التّحقيقَ والتّوكيدَ[3]، فمعنى ﴿لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ﴾ توكيدُ الوعيدِ في إحصاءِ أقوالِهم وأفعالِهم بتسليطِ الملائكةِ عليهم، ومراقبتِهم إيَّاهم[4].

دلالةُ التّعبيرِ بالإحصاءِ:

الإحاطةُ بالأقوالِ والأعمالِ برهانِ الحسابِ وبريدِ العقابِ

التّعبيرُ بالإحصاءِ في قولِه تعالى: ﴿لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ﴾ فيه دلالةٌ على إحاطةِ الحقّ ﷻ، ومعرفته بعبيدِه[5]، وما يصلحُ لهم وما لا يصلحُ؛ بأن سجّلَ عليهم أعمالَهم.

وفعلُ الإحصاءِ مشتقٌّ من اسمه الكريمِ وهوَ المحصي، وهوَ الّذي لا تشغلُهُ الكثرةُ عن العلمِ، كضوءِ النّورِ، وشدّةِ الرّياحِ، وسقوطِ الأوراقِ؛ فهوَ يعلمُ أجزاءَ الحركاتِ في كلِّ ورقةٍ، وكيفَ لا يكونُ كذلكَ وهوَ الخالقُ العليمُ[6].

دلالةُ الماضي ﴿أَحْصَىٰهُمْ﴾:

سجّلَ عليهم أفعالَهم على وجهِ التّحقّقِ والثّبوتِ

لَمَّا كانَ الفعلُ الماضي دالًّا على التّحقّق والثّبوتِ في كلامِ العربِ، وأنّه حصلَ وانصرمَ فلا رادّ له؛ استعملَه هنا تخويفًا وتهديدًا بأنّ أعمالَهم مُسَجَّلَةٌ عليهم، فإنّه لا يَعْزُبُ عن علمِه معلومٌ، ولا ينفكُّ عن قدرتِه موهومٌ.

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 264.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 174.
(3) الزمخشري، المفصل، ص: 433.
(4) الماتريدي، تأويلات أهل السنة: 7/ 262.
(5) ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/ 34.
(6) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 11/ 160.

تعيينُ مرجعِ ضمائرِ الجمعِ:

إحصاؤهُم وعدّهم يشملُ كلّ من ادّعى اتّخاذَه سبحانَه ولدًا

ضمائرُ الجمعِ في قولِه تعالى: ﴿لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا﴾ تعودُ على مرجعِ الضّميرِ نفسِه في قولِه تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا﴾، وهم كلّ من ادّعى اتّخاذَه سبحانَه ولدًا افتراءً وبهتانًا[1] من اليهودِ والنّصارى ومشركي العربِ ومن سواهُم.

براعةُ تقديمِ الإحصاءِ على العدّ:

عطفُ الوسيلةِ على الغايةِ لدفعِ توهمِ الأوهامِ

جاء تقديم فعل الإحصاءِ على العدّ في قولِه تعالى: ﴿لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا﴾؛ لأنّ معنى الإحصاء هو حصرُهم والإحاطةُ بهم، فلا يخرجُ أحدٌ منهم من علمِه وقدرتِه وملكوتِه، أمَّا عدّهم فهو عدّ أشخاصِهم وأنفاسِهم وأعمالِهم وحركاتِهم[2]، فإذا جعلنا معنى ﴿أَحْصَىٰهُمْ﴾: جمعهم، فالترتيب على حقيقته، فيكون جمعهم ثم عدَّهم، أما إذا جعلنا الإحصاء غايةً للعدِّ، فيكون قد بدأ بالغاية وعطف عليها الوسيلة، أي: أحصاهم بعد أن عدَّهم، ويكون عطف ﴿وَعَدَّهُمْ عَدًّا﴾ لدفع تَوَهُّم أنَّ الإحصاء جاء بالشمولِ الكليِّ، لا بالتدقيق الجزئيِّ، فيكون لدفع توهم فوت شيءٍ من المرادِ إحصاؤه.

بلاغةُ التّقييدِ بالمفعولِ المطلقِ ﴿عَدًّا﴾:

لمّا كانَ عدُّ أنفاسِهم وأفعالِهم ممّا لا يُتصوَّر أكّدهُ بالمصدرِ

التّقييدِ بالمفعولِ المطلقِ في قولِه تعالى: ﴿وَعَدَّهُمْ عَدًّا﴾ من غيرِ وصفٍ أو عددٍ يرادُ منه توكيدُ الفعلِ في لسانِ العربِ[3]، وتوكيدُ الأمرِ إشارةٌ إلى ثبوتِه وأهميتِه، فقولُه: ﴿وَعَدَّهُمْ عَدًّا﴾ توكيدٌ لفعلِ العدّ، وتحقيقٌ له[4] دفعًا لوهمِ متوهّمٍ أنّه تعالى غافلٌ عمَّا يفعلون، وإذا كانتْ قدرتُهُ تعالى واقعةً من غيرِ شكّ ولا ريبٍ في أنّهُ محيطٌ بهم على وجه الإحصاءِ؛ فإنَّ عدَّ أنفاسِهم وحركاتِهم وأفعالِهم ممَّا لا

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 174.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/ 283.
(3) ابن جني، اللمع في العربية، ص: 48.
(4) ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/ 34.

يكادُ يتصوره متصوِّرٌ لكثرتِهم؛ أكّدَ فعلَ العدِّ بالمصدرِ المنصوبِ ﴿عَدًّا﴾ لدفعِ هذا الشّكِّ[1].

دلالةُ العمومِ في ﴿وَكُلُّهُمْ﴾:

توكيدٌ لإحصائِه وعدّه تعالى بفائقِ قدرتِه وعظيمِ جبروتِه

بعد أنْ أحصاهُم ﷻ بفائقِ قدرتِه وعظمتِه، وعدَّ عليهم أنفاسَهم وحركاتِهم وأعمالَهم، وأنّه إلههم ومولاهُم أكّدَ ذلكَ[2] بأنّ جميعَهم عبيدٌ لهُ، يأتونهُ خاضعينَ مذعنينَ مقهورينَ يومَ القيامةِ.

غرضُ التقييدِ بالظّرفِ:

قيّدَ إتيانَهم بالظّرفِ ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾؛ لأنّ منهم المعتدّ بقومِه، أو عشيرتِه، أو ملكِه، ومن على هذه الشَّاكلةِ في الحياةِ الدّنيا؛ فخصّصَ كونَه فردًا في ذلكَ اليومِ.

سرّ تقديمِ الظّرفِ على الحالِ:

انفرادُ يومِ القيامةِ بأمورٍ لا تكون في غيرِه من الزّمان

قُدّمَ الظّرفُ على الحالِ في قولِه تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ لإفادةِ التّخصيصِ والحصرِ؛ فإنَّ جميعَ المشارِ إليهم فيما سبقَ منْ آياتٍ يأتونهُ تعالى فردًا في ذلكَ اليومِ؛ لجوازِ ألّا يكونوا كذلكَ في غيرِه، في إشارةٍ إلى الاهتمامِ بذلكَ اليومِ، وهوَ يومُ القيامةِ.

دلالةُ ذكرِ ﴿ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ دونَ غيرِه:

يأتونَه فرادى بعدَ بعثِهم وقيامتِهم من الموتِ

في قولِه تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ ذكرَ ذلكَ اليومَ بوصفِ ﴿ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ دونَ اليومِ الآخرِ، أو غيرِه من الأوصافِ والأسماءِ؛ لما فيه من معنى القيامِ والبعثِ؛ فإنّهم يأتونَه فرادى بعدَ بعثِهم[3]، وقيامهم من قبورِهم.

نكتةُ استعمالِ مفردةِ الفردِ دونَ الواحدِ:

الفردُ هو انفرادٌ وانعزالٌ عن القرنِ؛ فيقالُ: فلانٌ فردٌ في دارِه،

(1) البقاعي، نظم الدرر: 12/ 249.
(2) محمد الهلال، تفسير القرآن الثري: 16/ 131.
(3) البقاعي، نظم الدرر: 12/ 250.

دحض أيّ وهمٍ من شأنه الاستيلاء على العقول بإمكانيّة النَّصير

أمَّا الواحدُ فهو متعلّقٌ بالصّفةِ؛ فيقالُ فلانٌ واحدُ أهلِ عصرِه؛ لانفرادِه بصفةٍ لا توجدُ عندَهم[1]، ويكون سرّ إيثارِ الفرديةِ في قولِه تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ - بالنّظر إلى الفريق أصحاب المقالة الباطلة من أنّه سبحانه اتّخذ ولدًا - ، هو إبطالُ غرضهم من هذه المقولة الشنيعة؛ فإنّهم زعموا أنّ معبوداتِهم من الملائكةِ والجنِّ سيكونونَ شفعاءَهم عندَ اللّه تعالى يومَ القيامةِ، فأيأسَهُم الحقُّ سبحانَهُ مّما يتوهّمونَ، وأنّ كلّ واحدٍ منهم يأتي فردًا لا نصيرَ لهُ ولا ظهيرَ[2]، فالتّعبيرُ بالفردِ أنسبُ في هذا المقامِ من التّعبيرِ بالواحدِ.

دلالةُ القيدِ بالحالِ ﴿فَرْدًا﴾:

كنايةٌ عن الإهانةِ فإتيانهم كإتيانَ الأعزلِ إلى منْ يتمكّنُ منه انتقامًا

في قوله: ﴿وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾ التّعبيرُ بالفرديةِ فيه تعريضٌ بأنّهم يأتونَ في ذلكَ اليومِ، فيقابلونَ ما يكرهونَ من العذابِ والشّقاءِ والإهانةِ والمساءةِ، كما يأتي الأعزلُ إلى منْ هوَ أقوى منهُ؛ فيتمكّنُ منهُ ثأرًا وانتقامًا[3]، وهو دالٌّ على مجيئه على صفةِ الذّلِّ؛ بأن يورثَ مالُهُ وولدُهُ الّذي أعطاهُ اللّهُ في دنياهُ؛ ليكونَ لهُ قوةً وعزًّا، فلا موجودَ غيرُه قادرٌ على حراستِه من الفناءِ، فلا يتصوّرُ في بالٍ أوْ يقعُ في خيالٍ أنْ يكونَ الحقُّ سبحانهُ متّخذًا ولدًا أوْ شريكًا[4].

وفيه إيماءٌ إلى أهوالِ يومِ القيامةِ؛ فإنَّ النَّاسَ يأتونَ في ذلكَ اليومِ "لا أنصارَ لهم ولا أعوانَ ولا مالَ ولا ولدَ، كلُّ امرئٍ مشغولٌ بنفسِه لا يهمّهُ غيرهُ"[5] من هولِ ذلكَ اليومِ.

(1) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 400.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 174.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 174.
(4) البقاعي، نظم الدرر: 12/ 250.
(5) الحداد، تفسير الحداد: 4/ 226.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الإحصاء والعدّ:

الإحصاءُ متضمّنٌ على العدّ وزيادةٍ وهي العدّ مع الحفظِ والإحاطةِ

أوردَ فعلي الإحصاءِ والعدّ في قولِه تعالى: ﴿لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا﴾ وهما وإنْ كانا بمعنى متقاربٍ إلَّا أنَّ بينَهما فرقًا دقيقًا: فالعدُّ سردُ بعضِ الأشياءِ الواحدِ إثرَ الآخرِ، أمَّا الإحصاءُ فهوَ عدٌّ معَ الحصرِ لبلوغِ آخرِ شيءٍ منه[1]، والإحصاءُ يشتملُ على العدِّ وزيادةٍ، وهيَ العدُّ معَ الحفظِ، فأوردَ الفعلينِ لبيانِ الضّبطِ معَ الحفظِ والإحاطةِ.

الولد والابن:

الولدُ يقعُ على الذّكرِ كادّعاءِ اليهودِ والنّصارى وعلى الأنثى كادّعاءِ مشركةِ العربِ

عبّرَ بالولدِ دونَ الابنِ في قولِه تعالى: ﴿ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا﴾ معَ أنّه مقاربٌ له في المعنى، إلَّا أنّ بينهما فرقًا؛ فإنّ الابنَ يقعُ على الذّكرِ، أمَّا الولدُ فواقعٌ على الذّكرِ والأنثى[2]؛ لدخولِهما تحتَ صفةِ الوليدِ؛ ولأنَّ دعواهُم في اتّخاذِ الولدِ يشملُ الذّكرَ والأنثى عبّرَ به، فقدْ ادّعى اليهودُ أنّ عزيرًا ابنُ اللّه، وادّعى النّصارى أنَّ المسيحَ ابنُ اللّه، وهما داخلانِ تحتَ وصفِ الذّكوريةِ، فيما ادّعتْ طوائفُ منْ مشركةِ العربِ باتّخاذه سبحانهُ الملائكةَ بناتِ اللّه[3] بحسبِ زعمِهم، فاستعملَ لفظَ الولدِ ليدخلَ فيه جميعُ ممَّا ادّعوهُ منْ اتّخاذه الولدَ، تعالى اللّهُ عمَّا يقولونَ علوًّا كبيرًا.

(1) جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل: (عدد).
(2) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 13.
(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 11/ 155.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الحادي والثلاثون،
سورة مريمَ من الآية 13 إلى سورة طه الآية 35
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الحادي والثلاثون، سورة مريمَ من الآية 13 إلى سورة طه الآية 35
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 31 ، 808 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-73-0
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 31 : المجلد الحادي والثلاثون، سورة مريمَ من الآية 13 إلى سورة طه الآية 35.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-73-0
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9736546 بتاريخ 2024/11/15م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»